الدورة السادسة والستون بعد المائة للمجلس

تقرير الدورة الثالثة والسبعين (الاستثنائية) (22 يناير/كانون الثاني و19 فبراير/شباط 2021)

وتقرير الدورة الرابعة والسبعين (10 – 12 مارس/آذار 2021) للجنة مشكلات السلع

تقرير الدورة الثالثة والسبعين (الاستثنائية) للجنة مشكلات السلع

(22 يناير/كانون الثاني و19 فبراير/شباط 2021)

عقدت لجنة مشكلات السلع (اللجنة) دورتها الثالثة والسبعين (الاستثنائية) يومي 22 يناير/كانون الثاني و19 فبراير/شباط 2021. وقد قام 83 من أصل الأعضاء الـ 109 للجنة بتسجيل مشاركتهم في الدورة.

وقد خُصصت هذه الدورة، التي عقدت بالوسائل الافتراضية جراء جائحة كوفيد-19، لتناول الرؤية والاستراتيجية لعمل المنظمة في مجال التغذية.

وقُدّم تقرير الدورة الثالثة والسبعين (الاستثنائية) للجنة مشكلات السلع إلى المجلس ضمن الوثيقة C 2021/22.

ورحّبت اللجنة بالنسخة المحدثة لمسودة الاستراتيجية الخاصة بالتغذية، وأعربت عن تقديرها لطبيعتها الشاملة وللجهد التشاوري الشامل الذي بُذل من أجل صياغتها. وقدّمت تعقيبات وتوجيهات قيّمة بشأن مسودة الاستراتيجية من وجهة نظر الأسواق والتجارة لضمان وثاقة صلتها بتنفيذ ولاية منظمة الأغذية والزراعة، دعمًا للأعضاء في جهود القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، اعترفت اللجنة بالدور الحاسم الذي تؤديه الأسواق والتجارة من حيث المساهمة في توفير أنماط غذائية صحية والقضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بأشكاله كافة، مسلّطةً الضوء على أهمية الشفافية في ظروف الأسواق وسياساتها.

وشدّدت اللجنة على أهمية البيانات والتحليل والأدلة، بما في ذلك ما يخص العلاقة بين التجارة والتغذية، في توجيه التدخلات والسياسات العامة فضلًا عن سلامة الأغذية والصحة النباتية والحيوانية نحو تحقيق نواتج إيجابية في مجال التغذية، مسلطةً الضوء بوجه خاص على العمل الذي قامت به هيئة الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

وفي ما يتعلق بالتنفيذ، طلبت اللجنة إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تواصل تعزيز شراكتها مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء.

واعتمدت اللجنة تقرير الدورة الثالثة والسبعين (الاستثنائية) للجنة مشكلات السلع بالتزكية.

تقرير الدورة الرابعة والسبعين للجنة مشكلات السلع

(10-12 مارس/آذار 2021)

عُقدت الدورة الرابعة والسبعون للجنة مشكلات السلع في الفترة من 10 إلى 12 مارس/آذار 2021 بالوسائل الافتراضية جراء جائحة كوفيد-19. وقام 92 من أصل الأعضاء الـ 113 للجنة بتسجيل مشاركتهم في الدورة. وعلاوة على ذلك، شاركت بصفة مراقب تسع دول أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، والكرسي الرسولي، ومنظمة واحدة تابعة للأمم المتحدة، وعشر منظمات دولية وإقليمية، ومنظمتان غير حكوميتين.

وقُدّم تقرير الدورة الرابعة والسبعين للجنة مشكلات السلع إلى المجلس ضمن الوثيقة C 2021/25.

وكان جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجنة مشكلات السلع غنيًا بالمواضيع إذ غطى عددًا من البنود الهامة التي توزعت على أربعة مجالات موضوعية رئيسية هي: (1) أسواق السلع الزراعية العالمية؛ (2) ومسائل السياسات العامة؛ (3) والمسائل المتعلقة بالبرامج؛ (4) والمسائل المتعلقة بالحوكمة.

في ما يخص البند المتعلق بـــ"جائحة كوفيد-19 والأسواق الزراعية والتجارة واستجابة منظمة الأغذية والزراعة"، أثنت اللجنة على المنظمة لاستجابتها الفورية والملموسة، بما في ذلك بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية. وأعربت عن تقديرها لبيانات المنظمة ومعلوماتها الحسنة التوقيت والموثوق بها، لا سيما في إطار نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، كما سلّطت الضوء على أهمية التجارة الدولية من حيث زيادة القدرة على الصمود. ودعت اللجنة إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المزارعين الأسريين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك، فضلًا عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية خلال الجائحة وبعدها. وأكّدت على أهمية وجود نظام تجاري متعدّد الأطراف أكثر حرية وعدلًا وقابلية للتوقع وغير تمييزي وقائم على قواعد في إطار منظمة التجارة العالمية وبما يتفق مع قواعدها، من أجل تعزيز التنمية الزراعية والريفية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية للجميع.

وفي ما يتعلق بأسواق السلع الزراعية في العالم، استعرضت اللجنة حالة السوق والتوقعات في الأجلين القريب والمتوسط. كما أكّدت على أهمية المنظمة في مجالات الرصد والتقييم والتوقعات الخاصة بأسواق السّلع، وأنشطة الإنذار المبكر، باعتبارها سلعة عامة عالمية، وطالبت إلى المنظمة بأن تواصل أنشطتها وتكثّفها وأن تدعم الأعضاء في تجميع المعلومات الموثوقة والمتاحة في الوقت المناسب وتحليلها ورصدها وتحسين القدرة على الوصول إليها.

وفي ما يتعلق بالتوقعات في الأجل المتوسط، استعرضت اللجنة الاتجاهات وقيّمت التوقعات بالنسبة إلى أسواق السلع الغذائية والزراعية خلال العقد المقبل. واعترفت بالتحدي الذي يفرضه الانحدار المستمر في الأسعار الحقيقية بالنسبة إلى المنتجين، وخاصة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، وطالبت بإيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة. كما طلبت اللجنة إلى منظمة الأغذية والزراعة الاستمرار في شراكتها مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتعزيز هذه الشراكة.

وفي ما يخص مسائل السياسة العامة، رحّبت اللجنة بإصدار عام 2020 من تقرير *"حالة أسواق السلع الزراعية"* بشأن موضوع "الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية". وسلّمت بالدور الرئيسي للأسواق الزراعية والتجارة فيها التي تعمل بشكل جيد في تعزيز نمو الإنتاجية الزراعية والتنمية المستدامة والإسهام في الأمن الغذائي العالمي. كما سلّطت الضوء على ضرورة الاستثمار في التدريب والتعليم وفي البنية التحتية الريفية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية والمهارات الرقمية، من أجل تشجيع إشراك المزارعين الأسريين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وسلاسل القيمة العالمية. وطلبت اللجنة إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تواصل تعزيز أنشطتها في مجال التحليل وتنمية القدرات، وأن تعزز المعرفة بشأن مساهمة الأسواق والتجارة الزراعية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

ورحّبت اللجنة بما استجد من معلومات عن المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الإقليمية، وأكّدت على أهمية المساعدة الفنية التي تقدمها المنظمة إلى الأعضاء في مجالات ولايتها، وكفاءتها في ما يتعلق بالسياسات

والاتفاقات التجارية. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة بحثّ المنظمة على تعزيز جهودها في مجالات التحليل وتنمية القدرات وعقد الفعاليات الحوارية وتيسيرها. وسلطت اللجنة الضوء على أهمية الالتزام بالمعايير الدولية من أجل تيسير التجارة الإقليمية والعالمية والتعجيل بها. كما أعربت عن تقديرها للتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، وطلبت من المنظمة أن تعمل على تعزيز هذا التعاون، مع احترام ولاية كل من المنظمتين.

وفي إطار المسائل المتعلقة بالبرامج، استعرضت اللجنة برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في أسواق السلع والتجارة بها في سياق الإطار الاستراتيجي. وأقرّت بالتطورات والاتجاهات العالمية التي جرى تحديدها والتي لا بد وأن توجه عمل المنظمة في المستقبل وتؤثر فيه ضمن هذه المجالات؛ كما أيدت الأولويات الرئيسية لعمل المنظمة في أسواق السلع الأساسية والتجارة بها. وأوضحت الحاجة إلى مواصلة تسليط الضوء على ولاية المنظمة وعلى عملها المتعلق بأسواق السلع الأساسية والتجارة بها، وأهمية إدراجها في الإطار الاستراتيجي الجديد 2022–2031 في سياق نهج النظم الغذائية. ورحّبت اللجنة بالمجال البرامجي ذي الأولوية المقترح بشأن شفافية الأسواق والتجارة تحت الإطار الاستراتيجي الجديد، فضلاً عن المجال ذي الأولوية المتعلق بالتجارة وبمعايير سلامة الأغذية ضمن برنامج الاستجابة والتعافي من كوفيد–19. وأحاطت علمًا بالعمل الفني الذي قامت به المنظمة لدعم التجارة والاتفاقات التجارية، كما سلطت الضوء على أهمية مواصلة تعزيز قدرات البلدان في هذا الصدد. وشدّدت على أهمية الحلول الرقمية للأسواق والتجارة، وأثنت على المنظمة لجهودها المستمرة في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بالمواضيع المطروحة من أجل الإصدار المقبل *لتقرير "حالة أسواق السلع الزراعية"* رأت اللجنة أن الاقتراحين ملائمان وأكّدت على مزايا الاقتراحات المقدمة من جانب الأعضاء. وحثّت الأمانة على إصدار تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 قبل انعقاد الدورة الخامسة والسبعين للجنة بوقت كاف بما يتيح للأعضاء البحث في نتائجها.

وفي سياق عمل الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، أقرت اللجنة تقرير الاجتماع المشترك بين الدورة الأربعين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة وبين الدورة الثانية والأربعين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة التي عقدت في بكين (جمهورية الصين الشعبية) من 22 إلى 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019. ولاحظت عدم تمكن الدورة الحادية والثلاثين للجماعة الحكوميّة الدوليّة المختصّة بالبذور الزيتيّة والزيوت والدهون التي عقدت في يومي 4 و5 مارس/آذار 2021 من اختتام إنجاز جدول أعمالها، فقررت تعليق الاجتماع واستئناف مناقشة البندين ثالثًا – جيم ورابعًا من جدول الأعمال في أقرب فرصة ممكنة. وعلاوة على ذلك، أحاطت علمًا بجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجماعة الحكوميّة الدوليّة المختصّة بالشّاي المقرر عقدها في نيودلهي (الهند) في موعد يتفق عليه لاحقًا.

وفي ما يخص المسائل المتعلقة بالحوكمة، أعربت اللجنة عن تقديرها للدعم الذي قدمته المنظمة لتنفيذ خطة عام 2030، واعترفت بولاية اللجنة وبعملها من حيث المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كافة، وطلبت من المنظمة مواصلة هذا العمل. كما أعربت عن تقديرها للمساهمات السنوية للجنة في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وأكّدت على أهمية مواصلة تعزيز العمل في مجال رصد أسواق السلع وتقييمها والتوقعات الخاصة بها.

واعتمدت اللجنة تقرير الدورة الرابعة والسبعين للجنة مشكلات السلع بالتزكية.

السيد Gustaf Daud Sirait، رئيس لجنة مشكلات السلع